عقارات السيف تقدم مواد طبية وإغاثية إلى غزة

تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة لدعم الأشقاء الفلسطينيين في غزة، بقيادة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية، تبرعت شركة عقارات السيف بمجموعة من الأدوية الطبية والاغاثية للجنة البحرينية الوطنية لمناصرة الشعب الفلسطيني في غزة، لتكون ضمن الشحنة الثانية التي ترسل لمساعدة الأشقاء الفلسطينيين، حيث تحرص شركة عقارات السيف على المساهمة في خدمة المجتمع وتفعيل مبدأ الشركات المجتمعية مع الجهات والمؤسسات، حرصاً منها على تقديم النفع بشكل دائم، والمبادرة لكل ما فيه مصلحة للمجتمع، والأشقاء المنكوبين في الدول المتضررة.

كما أعلن الدكتور مصطفى السيد الأمين العام للمؤسسة الخيرية الملكية الرئيس التنفيذي للجنة البحرينية الوطنية لمناصرة الشعب الفلسطيني في غزة استمرار الحملة الوطنية لمناصرة الشعب الفلسطيني والتي دشنها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لفتح باب المساهمة للجميع في هذا العمل الإنساني.

وأشاد بالمواطنين والمؤسسات والشركات التي ساهمت في هذه الحملة وقال إنه نظراً إلى الحاجة الملحة لقطاع غزة والكارثة الإنسانية التي يتعرض له الشعب الفلسطيني فقد تقرر استمرار هذه الحملة الوطنية للمساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية التي يحتاج إليها الاخوة الفلسطينيون في قطاع غزة، كما سيقوم وفد من المؤسسة بزيارة لقطاع غزة في أقرب وقت ممكن من اجل معرفة احتياجات القطاع على ارض الواقع.

الجدير بالذكر فإن اللجنة البحرينية الوطنية لمناصرة الشعب الفلسطيني في غزة أرسلت الشحنة الثانية المساعدات الإنسانية والأدوية الطبية والمواد الإغاثية التي يفتقر إليها القطاع، وسيتواصل إرسال الشحنات الإغاثية التي تحتوي على المواد الطبية والاغاثية والتي تلبي احتياجات أهل غزة.

○ المساعدات البحرينية لغزة.

«بوليتكنك» تنضم إلى نظام المناقصات الإلكترونية

انضمت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) إلى نظام المناقصات الإلكترونية المطروح من قبل المجلس الأعلى للمناقصات، والهادف إلى تطوير الخدمات لموظفي مجلس المناقصات والوزارات والهيئات الأخرى ومجتمع الموردين، وتوفير منصة واحدة لهم للاتصال بعمليات مجلس المناقصات، إضافة إلى أتمتة الإجراءات اليدوية التي تتطلبها حاليًا عملية المناقصة، بما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد ورفع كفاءة العمل، وضمان الالتزام بقوانين العمل التجارية والالتزام بالقوانين والأنظمة المتبعة في هذا الشأن.

وفي ذلك، قال مدير إدارة الموارد المالية في البوليتكنك السيد يوسف أحمدي: «يسرنا أن نكون من أوائل المؤسسات الحكومية التي تنضم إلى نظام المناقصات الإلكتروني، الذي يوفر لنا العديد من الامتيازات، ومن أهمها أنه سيضعنا في المسار الصحيح نحو تحقيق رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ باعتمادنا التكنولوجيا والإنترنت في جميع تعاملاتنا سواء الأكاديمية أو الإدارية والمالية».

وأضاف أحمدي أن النظام يوفر مزيدًا من الشفافية في جميع الإجراءات، بدءًا من مرحلة التسجيل ثم المراجعة والمناقشات والاستفسارات مع المجلس الأعلى للمناقصات، ومن ثم طرح المناقصة، حتى تسلم الأرصدة، وكلها تتم إلكترونيًا «أون لاين»، كما يمكنك إجراء أي تعديل قبل طرح المناقصة مباشرة، وبلا شك أن ذلك يوفر علينا كثيرًا من الوقت والجهد، عوضًا عن المال المهدور سابقًا في الطريقة القديمة للتقدم للمناقصات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام يرشدنا مباشرة على الموردين المعتمدين من قبل الحكومة دون الحاجة إلى البحث والتحري في هذا الأمر، كما يتيح للموردين تسديد رسوم كراسة الشروط مباشرة سواء نقدًا أو عن طريق الشيكات أو بطاقة الائتمان.

واختتم مدير إدارة الموارد المالية حديثه بالقول: «نهنئ بوليتكنك البحرين على هذا الإنجاز الذي يضاف إلى رصيد إنجازاتها الهادفة إلى الإرتقاء بالكلية نحو مصاف المؤسسات التعليمية العالمية المرموقة، والتي بلا شك لم تكن لتكون لولا توجيهات مجلس أمناء الكلية برئاسة الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة، والإدارة التنفيذية برئاسة القائم بأعمال الرئيس التنفيذي الدكتور محمد إبراهيم العسيري، مؤكدًا أن انضمام البوليتكنك إلى هذا النظام ما هو إلا خطوة أولى ستتبعها خطوات قادمة أكثر تقدمًا وتصب جميعها في سبيل تحقيق رؤية وأهداف البوليتكنك المتوافقة مع برنامج عمل الحكومة ٢٠١١ - ٢٠١٤ ورؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠».

○ يوسف أحمدي.

في الصميم

حاصروا الخطر قبل أن يتوحش!!

لطفي نصر

شهد التعليم في مصر خلال العهود البائدة القريبة أسوأ مستوى على مدى مسيرته العريقة.. حيث وصل إلى درجة هجرة الطلاب لمدارسهم هجرة كاملة.. ليس هذا فقط بل وصل إلى حد معاقبة أي طالب يحاول الدخول من باب المدرسة، وتهديده في مستقبله بأكمله إذا كرر محاولة الدخول إلى المدرسة مرة أخرى.. وتحولت مهمة مدير المدرسة إلى مخرب يقف على باب المدرسة حاملا العصا التي يلهب بها ظهر أي طالب يتجرأ على الاقتراب من باب المدرسة..!

السبب في هذه المأساة -وليس هناك أي سبب آخر- هو تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية إلى درجة الاستفحال والتوحش.. حيث ينشر في الصحف من حين إلى آخر أن هناك معلمين متهربين من الضرائب.. ثم يتصالحون مع مصلحة الضرائب.. ومنهم من يدفع نصف مليون جنيه مصري ضريبة تصالحية عن سنة واحدة.. وهناك من يدفعون أكثر.. ولنا أن نتصور معلما يدفع ضرائب نصف مليون جنيه في سنة واحدة.. كم كان حجم ما تم تجميعه خلال هذه السنة مقابل ممارسة أبشع أنواع الاستغلال والإجرام في الدروس الخصوصية؟!

يشاع في كثير من مدن وقرى مصر أن للإدارات المدرسية حصة في هذه المبالغ الطائلة التي يجمعها المعلمون جراء الدروس الخصوصية مقابل جهودهم في «تطفيش» الطلاب والحيلولة دون أن تطأ قدم طالب واحد فناء المدرسة»!

الدكتور محمود أبوالنصر وزير التربية والتعليم قرر العمل بنفس أسلوب ومبادئ الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي آل على نفسه إلا أن يعيد مصر إلى كل المصريين مهما كان الثمن.. مبتدئا بصندوق «تحيا مصر»، معلنا أنه لن يترك مصريا واحدا من دون أن يشارك في هذا الصندوق.

وزير التربية على وشك الانتهاء من قانون جديد وشامل للتعليم في مصر.. ينص صراحة للمرة الأولى على قطع دابر أساس الفساد، ومعول هدم صرح التعليم في مصر، الذي كان واحدا من أفضل أنظمة التعليم العربية.. نص القانون الجديد على حظر الدروس الخصوصية خارج المدرسة.. كما منع مجموعات التقوية بمقابل داخل المدرسة.. والمعلم الذي تثبت مخالفته لذلك ينذر لأول مرة.. ثم يحال إلى المحكمة التأديبية التي يكون لها حق الحكم بالفصل من الخدمة إذا ثبت ضلوع المعلم في هذه الجريمة الجشعة.

وحتى لا يقف الأمر عند حدود العقاب أو قطع دابر هذه الظاهرة المدمرة -ظاهرة الدروس الخصوصية- نص القانون على إلزام المدارس بتنفيذ برامج لعلاج ضعف التحصيل الطلابي.. وتعويض المعلمين عن العوائد الخيالية للدروس الخصوصية من خلال كادر جديد يضاعف الرواتب الأساسية لجميع المعلمين، ويستحدث مجموعة جديدة من البدلات على رأسها بدل يسمى «بدل معلم»، وهو الذي يعد أعلى البدلات كلها.

ومن خلال متابعاتي لجهود السيسي من أجل استعادة مصر، وجهود الدكتور محمود أبوالنصر لاستعادة منظومة التعليم التي كانت قد ضاعت.. وجدت الدكتور أبوالنصر يأخذ بما كنت قد طالبت الدكتور ماجد بن علي النعيمي به من خلال هذه الزاوية.. من حيث إلزام جميع المدارس الخاصة في البحرين بإعلان تفاصيل رسومها الدراسية الأساسية والإضافية، مقرونة بالمستوى الذي حصلت عليه المدرسة نتيجة تقييم هيئة ضمان جودة التعليم لأدائها.. فقد أصدر الدكتور أبوالنصر قرارا بوضع تفاصيل رسوم جميع المدارس الخاصة على مواقع وزارة التربية والتعليم مبتدئا بتسعة آلاف مدرسة قبل أول سبتمبر المقبل.

وأكاد أجزم بأن الدكتور محمود أبوالنصر يدرك حقيقة أن التعليم الخاص الذي حقق ثروات خيالية في مصر يعد أحد الأسباب التي تسببت في نسف هيبة المدرسة العامة والإساءة إلى منظومة التعليم الحكومي.. كما أدرك أنه لا يجوز أبدا إصلاح منظومة التعليم العام بعيدا عن إصلاح مسيرة التعليم الخاص على أرض مصر.. أو على الأقل الحد من توحشه.

الحقيقة المؤكدة أن الانتشار الجارف لظاهرة الدروس الخصوصية في مصر مسؤول مسئولية عضوية عن انتشار مساحة الفقر في ربوع مصر.. وتدهور أوضاع النسبة العظمى من أولياء الأمور إلى ما تحت خط الفقر في القرى التي تعاني فقرا مدقعا قبل المدن.. فالحقيقة الأشد منها تأكيدا هي أن كل أولياء الأمور مستعدون ألا يلبسوا وألا يأكلوا وألا يتعالجوا من أمراضهم وأدرانهم في سبيل أن يسلموا وحوش الدروس الخصوصية كل مليم يدخل إليهم من أجل أبنائهم وبناتهم.. وبعضهم يخاطرون ببيع كل ما يملكون من أجل تحقيق هذا الهدف، حتى أرضهم التي يأكلون من زرعها، وبيوتهم التي يعيشون تحت سقوفها لم تسلم من البيع!!

وأخيرا.. أحذر من أن ظاهرة الدروس الخصوصية قد أطلت برأسها الجشع على أرض البحرين منذ زمن بعيد.. وأنها في طريقها إلى التوحش إذا لم يتم التصدي لها، والعمل على قطع دابرها.. وقطع الرأس والذيل المتسببين في هذه الظاهرة، في الوقت نفسه، وهي التي لا يخفف من غلوائها ومخاطرها غير المستوى المتميز الذي صارت إليه المدرسة العامة على أرض البحرين بفضل الجهود الكبيرة والدائبة التي لم تتوقف أبدا للوزير الدكتور ماجد النعيمي الذي حال دون طغيان المدرسة الخاصة على المدرسة العامة والحيلولة دون أن تقضي عليها، أو تكرس ظاهرة الإساءة إلى سمعتها، من خلال العديد من الإجراءات التي تكللت بالنجاح.